Al-Adab Journal Issue. No (154) Supplement (September) 2025
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Directions of Al-mansubāt in (Maʿānī Al-qurʾān Wa ʾʿrābih LiZZajjāj) A study in the optimality theory "OT"

Ahmed Abdul Majeed Hamad Al-Qaisi (Ph.D.)
Jordanian Writers Society
Qaisi.ahmad@yahoo.com

Copyright (c) 2025 **Ahmed Abdul Majeed Hamad Al-Qaisi (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/fny7d697

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research aims to apply the optimality theory (OT) on Al-Mansūbāt Maʿānī Al-qurʾān Waʾʿrābih LiZZajjāj and to monitor the observations and shortcomings of this modern Western theory when applied to the syntactic aspect of the Arabic language. A descriptive approach is followed, employing the OT theory "Linguistic Superiority Table". It is found that the failure to recognize all the characteristics and criteria of language leads to a major deviation in the differential analysis of linguistic material, because the absence of conditions and criteria that determine the grammatically acceptable sentence or the grammatically optimal sentence leaves the door wide open for interpretation (linguistic chaos). In addition, the difficulty of agreeing on grammatical preference tables, which are referred to in syntactic issues, is due to the large number of grammatical constraints that sometimes conflict, and there are no clear grammatical arguments in them, and if there are, they are disputed. It is not necessary for the optimal witness in a certain differential space to obtain the linguistic preference in another differential space. The difficulty of deciding on usage preference, that we do not know how much we judge the witness to be frequently used or infrequently used, in other words, what is the magnitude of this abundance? Accordingly, there are many shortcomings of the theory when applied to the syntactic level of the Arabic language, and it cannot be applied in its Western concept on this linguistic level, but the researcher tried to develop the theory following the specificity of Arabic.

Keywords: grammar, language, modern linguistics, optimality theory.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

توجيه شواهد المنصوبات
في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة

الدكتور أحمد عبد المجيد حمد القيسي
جمعية الكتاب الأردنيين– الأردن

(مُلَخَّصُ البَحث)

الأهداف: يهدف هذا البحث إلى تطبيق نظريّة الأفضليّة اللغويّة على المنصوبات في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ورصد الملاحظات والمآخذ على النظرية الغربيّة الحديثة عند تطبيقها على الجانب التركيبي في اللغة العربية.

المنهجيّة: اتبع البحث المنهج الوصفي معتمداً على الجدول التحليلي التفاضلي.

النتائج: انتهى البحث إلى:

١.إنَّ الإخفاق في معرفة جميع خصائص اللغّة ومعاييرها يقود إلى انحراف كبير في التحليل التفاضلي للمادة اللغويّة؛ لأنّ غياب الشروط والمعايير التي تحدد الجملة المقبولة من الناحية النحويّة، أو الجملة المثلى نحويّا يجعل الباب مفتوحاً على مصراعيه للتأويل (فوضى لغوية).

٢. صعوبة التوافق على جداول الأفضليّة القواعديّة التي يُحتَكَم إليها في القضايا التركيبيّة، نظراً إلى الكمّ الهائل من القيود القواعديّة التي تتضارب أحياناً ولا توجد حجج نحويّة واضحة فيها، وإنْ وجدت فإنَّها تكون موضع خلاف.

٣. ليس شرطاً أنْ يحصل الشاهد الأمثل في حيز تفاضلي معين على الأفضليّة اللغويّة في حيز مفاضلة آخر.

٤. صعوبة القرار على الأفضليّة الاستعماليّة، لأنَّنا لا ندري ما المقدار الذي نحكم به على الشاهد بأنَّه كثير الاستعمال أو قليل الاستعمال، بمعنى ما حجم هذه الكثرة؟

الخلاصة: ثمة الكثير من المآخذ على النظرية عند تطبيقها على المستوى التركيبي في اللغة العربية ولا يمكن أنْ تطبق بمفهومها الغربي الخالص على هذا المستوى اللغوي ولكنّ الباحث حاول تطوير إطار ما يتوافق مع خصوصية العربية.

الكلمات المفتاحية: الأفضلية اللغويّة، علم اللغة الحديث، اللغة، النحو.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

مقدِّمة:

تعرَّض النحو التوليدي التحويلي في ضوء علم اللغة الحديث إلى انتقادات كثيرة نتيجة لانتهاكاته المتكررة للقيود اللغويّة في الاستعمال الفعلي للغة ذلك لاعتماده على القيود الشكليّة فقط في التحليل اللغوي، فجاءت النظريات اللغويّة الحديثة برؤى تحليلية حديثة أكثر موضوعيّة من الإطار التحليلي الشكلي ومن هذه النظريّات الحديثة نظريّة الأفضليّة اللغويّة (OT).

والحقيقة أنّ هذه النظريّة ما زالت بكراً لم تطأها أقلام الدارسين العرب، إذ كان الباحث أول من تناولها في أطروحة دكتوراه بعنوان "توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظرية الأفضلية اللغوية دراسة في علم اللغة المعاصر" نُوقشت في جامعة مؤتة عام ٢٠١٥م وأجيزت _ كما هي _ دون تعديل، وهذا البحث مستل من الفصل الثالث منها، وقد فتحت تلك الدراسة بابًا واسعاً ولج منه الباحثون لدراسة الأفضليّة اللغويّة فقد توالت الرسائل الجامعيّة التي حاكت الرسالة محاكاة كبيرة جداً دون أنْ تضيف جديداً يذكر، علماً بأنّ الأفضليّة اللغويّة مجال واسع للباحثين المجتهدين لتنوع أبوابها التي لم تطرق بعد و سنتعرض إليها لاحقاً.

هدفت الدراسة إلى تعزيز تطبيق تحليل لغوي غير تقليدي في الدرس النحويّ العربيّ، من خلال توظيف التحليل التفاضلي في دراسة المنصوبات في كتاب معاني القرآن وإعرابه، للزجّاج؛ محاولًا تقييم توجيهات الشواهد القرآنيّة عند الزجّاج، وتصنيفها، وفقاً للإطار الذي توصل إليه الباحث لمستويات الأفضليّة اللغويّة في الدرس النحوي العربي (المستوى الأفضل، المستوى المقبول، والمستوى المرفوض).

وكان كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ميداناً يتسابق إليه الباحثون يدرسونه وفقاً للمنهجية التقليدية، ومن هنا يجدر بنا أنْ نقول إنَّ البحث تميّز بتفرُّده بآليّة عمل على وفق معطيات علم اللغة المعاصر مرتكزة على مبادئ النظريّة التفاضلية ومنهجها، بل إنّ الباحث تدخل في إطار النظريّة بالشكل الذي يراعي خصوصيّة اللغّة العربيّة.

وندعيّ أنَّ بحثنا هذا رائد في الدرس النحو العربي من ناحيتين، الأولى: الأسبقية الزمنيّة، والثانية: المنهج المتبع؛ فقد نهج البحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً تفاضليّاً؛ يوظف الخصائص التي تمنحها النظريّة منها: الجدول التفاضلي، وتفاعل القيود اللغوية، والهيمنة الصارمة للقيود في الترتيب التفاضلي، والإلغائية والحذف، والضرورة والإجراء، واتصال السلاسل التوافقية وانقطاعها، و سيتضح في الجانب التطبيقي دون الإيغال في تفصيل هذه

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

القضايا لسعتها التي يصعب الإلمام بها في بحث قصير كهذا، ومن يرغب في الاستزادة سيجد مبتغاه في رسالة الدكتوراه أو في كتاب الأفضلية اللغوية للباحث نفسه.

نشأة نظريّة الأفضليّة

تُعَدُّ النظريّة التفاضلية تطوراً لنظريّة النحو التوليدي، وهما تشتركان في تركيزهما على التوصيف المنهجي، وفي تتبعهما للمبادئ الكونيّة، منطلقتين من أرضيّة بحث تجريبيّة تُعْنَى بالتصنيف اللغوي، واكتساب اللغة الأولى (كاخر، ٢٠٠٤، ص: ز، مقدمة المؤلف).

إنَّ أولَ وصف لهذه النظريّة كان على يدي واضِعَيها، ألن برنس، وباول سمولنسكي في ندوة قُدِّمت في جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، سنة ١٩٩١، ثم جاءت التفاصيل في كتاب منشور سنة ١٩٩٣، وكان أولُ تطبيق لهذه النظريّة على علم الأصوات (الفونولوجي، التشكيل الصوتيّ)، ثم بدأت تتوسع إلى علم الصرف (المورفولوجي)، ثم المستوى النحويّ، ثم علم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي، وعلم الدلالة، ثم صارت ميداناً للدراسة في كثير من الدراساتِ في الأدب الحديث (مكارثي، ٢٠٠٢، ص٨).

الأفضليّة اللغويّة

أُجملُ الفكرة الرئيسة لنظريّة الأفضلية اللغويّة بأنّها تعتمد على تفاعل القيود ؛ وحتى نبسط المفهوم؛ فالقيود: هي القواعد اللغويّة للغة ما على وفق النظام اللغوي الخاص بها، وطبيعة هذه القيود وفقاً لنظريّة الأفضليّة تكون في حالة صراع مستمر فيما بينها، وتمتاز بعض القيود عن غيرها بأنّها تملك الهيمنة الصارمة على غيرها ومن هذه القيود الصارمة في العربيّة حصول المعنى في المستوى التركيبي، وشروط صحة المقطع في المستويين الصوتي والصرفي؛ فحصول المعنى يُعدُّ قيداً جوهريًّا صارماً مهيمناً على غيره، ويأتي في رتبة أُولى متقدّمة على جميع القيود الأخرى؛ فإنْ حصل المعنى في الشواهد اللغويّة المدخلة إلى الجدول التفاضلي تستمر السلسلة التوافقيّة؛ وهنا ندخل إلى سمة الإلغائية التي تعني خروج هذا القيد المشترك المتحقق في الشواهد المدخلة من عملية التفاضل، فنذهب إلى القيد التالي، ثم الذي يليه؛ وهنا توصف السلسلة التوافقية بأنَّها متّصلة، وتنقطع هذه السلسلة عند حدوث خرقٍ لقيدٍ ما من قبل شاهد من الشواهد المدخلة إلى الجدول التفاضلي؛ ومعنى الخرق: هو ألا يتحقق القيد اللغوي في شاهد أو أكثر، لكن في حال خَرَقَ الشاهدان أو الشواهد اللغويّة جميعها ذلك القيد تستمر السلسلة التوافقية متّصلة ولا تنقطع ويخرج ذلك القيد من عملية التفاضل أيضاً.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

قد يبدو الأمر صعباً على الذهن؛ وهو كذلك للوهلة الأولى وسرعان ما تتضح الأمور في جانبها التطبيقي لاحقاً وقد تخليت في الجانب التطبيقي عن النهج الغربي بما يتوافق مع خصوصية اللغة العربية وبما يُساعد الباحث العربي على استيعاب مفهوم النظرية، إذ تجد التسلسل الهرمي (رتبة القيود حسب الهيمنة الصارمة) مرناً على الرغم من أهميته في إيجاد الشاهد المُخرج الأكثر توافقية من الشواهد المدخلة، وسبب هذه المرونة غياب الدراسات اللغويّة التي تُحدد وزن قيمة كل قيد لغوي في بابه؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى مراعاة المستوى الإبداعي للغة العربيّة وهو مستوى يفوق مستوى الأفضليّة؛ وهذا المستوى تدخل فيه قيود بلاغيّة وأسلوبيّة فمثلا يُعد "الحذف" خرقاً من وجهة نظر الأفضلية لكنَّه في القرآن الكريم قد يخدم غرضاً بلاغيّا إبداعيّا، لذا جاءت الدراسة تعليميّة تفتح نافذة واسعة يلج منها الباحثون.

أمّا وظيفتها، فهي ترتيب الشواهد اللغويّة وفقاً لمستويات الأفضليّة اعتماداً على القيود اللغويّة الموضوعة وأحياناً القيود الاستعماليّة في ما يخص لغتنا العربية، ولا يعني الشكل الأمثل الكمال المطلق؛ بل الأكثر توافقيّة مع القيود الموضوعة "لأنَّ سلامةَ الصيغةِ للصيغ المخرجة لا يمكن أنْ تكون مقياساً للنحويّة، فمن الضروريّ انتهاك بعض القيود في كل المخرجات، إذ إنَّ هذا المدخل لسلامة الصيغة يتنبأ بأنْ يوجد لكل مدخل مخرج سليم الصيغة يسمى بالمخرج الأمثل، الذي يكون انتهاكه للقيود المتضادة في حده الأدنى، في أي تسلسلية محددة، ولكنْ يجب أنْ نعرف أنَّ اللغاتِ لا تُطابِقُ دائماً هذه الصورة ، لأنّها قد تُظهرُ حالات من اللانحويّة التامة، إذ إنّه قد يوجد مدخل محدد ليس له مخرج نحويّ سليم الصيغة" (كاخر، ٢٠٠٤، ص٥٠٦)

ومعنى ذلك أنّ الشاهد الأقل خرقاً للقيود "الأطول سلسلة توافقية" هو الشاهد الأفضل لغوياً، ولكن ماذا عن الشاهد الذي لم يحقق الأفضليّة لانتهاكه بعض القيود اللغويّة؟ والجواب عن ذلك هو أنّ الشاهد الذي يخرق قيداً صارماً مهيمناً كحصول المعنى في العربية يكون مرفوضاً لغويّاً فيما يُعدُّ غير ذلك مقبول لغويّاً، وهنا نلخص مستويات الأفضلية اللغوية بالمستوى الأفضل لغويّاً "الأقل انتهاكاً للقيود ولا يشترط به التماهي التام معها" ثم المستوى المقبول لغويّاً ثم المستوى المرفوض لغويّاً ونعود لنؤكد أنّ المستوى الإبداعي في القرآن الكريم هو مستوى متقدم على مفهوم النظرية لأنّ خرق بعض القيود يؤدي وظيفة بلاغيّة إعجازية كالرتبة مثلاً فالتقديم والتأخير في الرتبة له دور كبير في إظهار الناحية الإعجازية في القرآن وكذلك الحذف والإضمار وغيرها من القيود اللغويّة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

السلاسل التوافقية

هي مجموعة حلقات متصلة كل حلقة تمثل قيداً من القيود اللغويّة التوافقيّة، ويختلف عدد الحلقات وفقاً لنوع القضيّة اللغويّة المطروحة للمفاضلة، وعلى وَفق المستوى اللغوي، والمدخل الأفضل هو الذي يحصد سلسلة أطول من سلاسل المدخلات الأخرى .

ويعرفها مكارثي: بأنَّها تطبيق القيود التي يضعها المقيّم على الأنماط المرشحة بحثاً عن نقاط تلاقٍ بين القيود، والأنماط، وصولاً إلى النمط الأمثل (مكارثي، ٢٠٠٢، ص١١).

توجيه شواهد المنصوبات

في كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة

المفاعيل

المحمول على المفعول به

الاشتغال: حذف عامل المفعول به مع وجود ما يفسره (النصب على المعنى)

قال تعالى: ﴿وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية:١٦٤).

وجّه الزجاج نصب " رُسُلاً " على وجهين: أجودهما عنده أنْ يكونَ منصوباً بفعل مضمَرٍ، يفسِره الظاهرُ، على معنى: " وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصَصْناهم"، ومثَّل على ذلك: " رأيت زيداً وعمراً أكرمته"، على معنى "وأكرمت عمراً أكرمته"، وأجاز أنْ يُحمل "وَرُسُلاً" على معنى: "إنّا أوحينا إليك"، لأنَّ معناه عنده: "إنّا أرسلنا إليك: موحين إليك، وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك" (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٤/١٨٤).

والنصب؛ لأنَّ الفعل قد سقط بشيء من سببه وما قبله منصوب بالفعل (الأخفش،١٩٩٠، ج١/٢٦٩)، فيكون انتصاب "رسلاً" على إضمار فعل أي: "قد قصصنا رسلاً عليك"، فهو من باب الاشتغال، والجملة من قوله: "قد قصصناهم"، مُفَسِّرة لذلك الفعل المحذوف، ويدلُّ على هذا قراءة أُبيّ: "ورسلٌ" بالرفع في الموضعين على الابتداء (أبو حيّان، د.ت، ج٣/٣٩٤، والصغير، ١٩٩٩، ص٤٧٥).

ورجّح خالد الأزهري النصبَ؛ " لاحتياجه إلى التقدير للعامل، وهو فعل موافق للفعل المذكور" فيما يلائمه "محذوف وجوباً" لأنّ الفعل المذكور مفسر له (الأزهري، **2000**، ج١/٤٤١). غير أنَّ ما يؤخذ على رأي النحويّين القدماء هذا التقدير الذي قدروه للأصل المفترض لجمل أسلوب الاشتغال، فقد قرروا أنَّ الأصل في قوله: "ورسلاً قد قصصناهم عليك"، هو: "قد قصصنا عليك رسلاً قد قصصناهم عليك".

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول ١						
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	الحذف	ملاحظات
وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ				*	**	قد قصصنا عليك رسلاً قد قصصناهم عليك
وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ					**	وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك

نلاحظ أنَّ الاسم "رسل" تقدم وتأخر عنه الفعل "قصص" وعمل في ضميره، ولو فُرِّغَ الفعلُ من العمل في الضمير وسُلِّطَ على الاسم المتقدم لنصبه، نحو: "زيدٌ ضربته" فلو حذفنا الضمير "الهاء" لعمل الفعل المتأخر بالاسم المتقدِّم النصب.

ولأنَّه لا يجوز توكيد الظاهر بالمضمر؛ لأنَّ المضمرَ أعرفُ من المظهر، لم يجز أنْ يكون توكيدًا له؛ ولأنَّ التوكيد كالصفة من الجهة المذكورةِ، وأيضًا فإنَّ الغرض من التوكيد الإيضاحُ والبيانُ، وإزالةُ اللَّبْس، والمضمرُ أَخْفَى من الظاهر، فلا يصلُح أنْ يكون مُبينًا له.... المظهر أَبْيَنُ من المضمر، فيصلُح أن يكون تأكيدًا له ومُبيّنًا (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢/٢٢٣).

ومن هنا فإنّه لا يجوز أنْ ننصب "رسلا" بالفعل المتأخر ونَعُدَّ الضمير توكيداً "لرسل"، واعتماداً على ذلك فإنَّ الأفضل لغويّاً هو التوجيه الثاني للزجاج هو نصب الاسم على المفعوليّة وتقدير عامل محذوف وأرسلنا رُسُلًا قد قصصناهم عليك لأنَّه حقق خروقات أقل.

لكنَّ الملاحظ هنا في هذا الشاهد أنَّ الزجّاج أخضع اللغة للقاعدة لتفسير العلامة الإعرابية "الفتحة"؛ فقدر العامل وتأوله، وكان الأولى به أنْ يُخضعَ القاعدة المبنيّة على الاستقراء الناقص للغّة للّغة؛ لأنَّ اللغة هي الأساس في التقعيد والقرآن من أهم مصادر السماع، فإنْ تعذر عليه ذلك كما هو واقع الحال، فأفضلُ من ممارسة العنف على اللغة الاعترافُ بوجود تراكيب لغويّة متمردة على القاعدة ومستعملة في اللغّة، ومنها أسلوب الاشتغال، علماً بأنَّنا إذا أجزنا توكيد الظاهر بالمضمر في مثل هذه الحالة فقط؛ فقد جوزنا عمل الفعل المتأخر الظاهر في مفعوله المتقدم عليه ويكون هذا أكثر قبولاً من تقدير فعل؛ لأنَّ تقديم المفعول به يكون لأهميته، ولا يختل المعنى، ولا يجوز أنْ نعمم ذلك لانَّه قد يفسد المعنى في مثل: "محمَّدًا خطت له قميصاً"، إذ يلزمنا هنا أنْ نتأول فعلاً عاملاً النصب في "محمداً" يختلف عن الفعل"خطت" لأنَّه يفسد المعنى.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وهذا القول"توكيد الظاهر بالمضمر" ليس ارتجالا أرتجله؛ فقد أشار السيرافي إلى أنَّ الاسم الظاهر متى احتيج إلى تكريره في جملة واحدة، كان الاختيار ذكر ضميره نحو "زيد ضربته " و"زيد ضربت أباه" ، و" زيد مررت به" ويجوز إعادة لفظه بعينه في موضع كنايته، بل ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك من حيث إنَّ تكرار الظاهر دون ضميره يكون ضعيفاً في نحو قولك: "كان زيدٌ منطلقاً زيد"، لم يكن حد الكلام. وكان هاهنا ضعيفاً، ولم يكن كقولك: "ما زيدٌ منطلقاً هو"، لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره (السيرافي، **1974**، ج١/٨٦ –٨٧).

وأميل إلى القول إنَّ أسلوب الاشتغال هو أسلوب متمرد على اللغّة، ونطقت به العرب؛ فإنْ أخضعته للإعراب فقد يفسد المعنى، وإنْ قدّمت المعنى فقد يفسد الإعراب، ولا بدَّ لنا من رجع النظر بهذا، من خلال القول بأنَّ "رسلاً" المشغول عنها: هو أداء لغوي، وباقي باب الاشتغال كذلك، ولا نُكلِّف أنفسنا تأويل ما ليس موجوداً ونقدر الفعل، وماذا لو كان الفعل لازماً، أو كان يخل بالمعنى؟ أليس من الأفضل لغويّاً القول: بأنَّها أداءات لغويّة وردت "منصوبة" سماعاً، وهي كثيرة الدوران في كلام العرب، كما قلنا: إنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، وآمنا بذلك دون أنْ نبرره بشكل سليم، وبهذا فإنّنا نعرب "رسلا" على أنَّه اسم مشغول عنه منصوب، تماماً كما نقول الفاعل مرفوع ونقف، ولا نتكلف تأويل ما ليس موجوداً مثل عامل النصب هنا.

النداء

نداء اسم الجنس المحلى بأل

قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (سورة البقرة، الآية:٢١)، أمَّا بناؤه "أيُّ" على الضم، فلأنَّ له أصلاً في التَمَكُن، فوجب أنْ يُمَيَّزَ عمّا بُني ولا أصلَ له في التمكّن، فبُني على حركةٍ، تمييزاً له عن مثلِ "مَنْ" و"كَمْ" وغيرهما ممّا لم يكن له سابِقةُ إعراب، وخُصّ بضمٍ لشبَهه بالغايات، نحو: "قَبْلُ"، "وبَعْدُ"، ووجهُ الشَبَه بينهما أنَّ المنادى إذا أضيف، أو نُكّر، أُعرب؛ وإذا أُفرد بُني كما أنّ "قبل"، و"بعد" تُعْرَبان مضافتَيْن ومنكورتَيْن، وتُبْنَيان في غيرِ ذلك فكما بُني "قبلُ" و"بعدُ" على الضمّ كذلك المنادى المفرد يُبْنَى على الضمّ (ابن يعيش، ٢٠٠١ ، ج١/٣٢٢–٣٢٣)، وضمُّها فيه لغة بني مالك من بني أسد، يقولون: يا أيُّهُ الرجل ، ويا أيَّتُهُ المرأة (أبو حيّان، د.ت، ج١/٩٢ والنحاس، ١٤٢١هـ، ج١/٣٥).

وذهب الزجّاجُ إلى أنَّ "أيُّ" اسمٌ مُبْهَم مبنيٌّ على الضم، لأنَّه منادى مفرد، والناس صفةٌ لأيّ لازمة، تقول : يا أيُّها الرجل أقبل، ولا يجوز يَا الرجُل لأنَّ " يا " تَنْبِيهٌ بمنْزِلة التَّعرِيفِ في الرجل فلا يُجْمَعُ بين " يَا " وبين الألف واللام فتصل إلى الألف واللام "بأي"، و"ها"

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

لازمه لأي، لِلتَّنْبيه، وهي عوض من الإِضافة في "أيّ" لأنَّ أصْل "أي" أنْ تكون مضافة في الاستفهام والخبر، ثم نجد الزجّاجَ يورد رأي المازني إذ يُجيز في يا أيُّها الرجل النصب في الرجل، ويذكر الزجّاجُ أنْ هذا الرأي لم يقل به أحد من البصريين غير المازني، مع أنَّ النصب هو القياس لأنَّ موضع المفرد المنادى نصب، فحُمِلَت صفتُه على موضعه، وهذا في غير "يا أيُّها الرجل" جائز عند جميع النحويّين؛ نحو قولك: "يا زيدُ الظريفُ والظريفَ"، والنحويّون لا يقولون إلا "يا أيُّها الرجلُ"، و"يا أيُّها الناسُ"، ولغةُ العرب في هذا الرفع ولم يرد عنها غيره، وذلك لأنَّ المنادى في الحقيقة "الرجل" (الزّجاج، ١٩٨٨، ج١/٩٧-٩٩).

إذاً وفقاً لذلك فنحن أمام رأيين: الأقيس المعياري قليل الدوران (النصب على الموضع) قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة، والمستعمل المطرد في سعة الكلام.

الجدول ٢

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
يَا أَيُّهَا النَّاسُ					نعت لأي
يَا أَيُّهَا النَّاسَ				*	نصب على الموضع

ونجد شيخ النحاة يُفرد لهذا الموضوع باباً سماه: "هذا بابٌ لا يكون الوصف المفرد فيه إلا رفعاً" يقول فيه: (وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيّتُها المرأتان؛ "فأيُّ" ههنا فيما زعم الخليل رحمه الله كقولك: "يا هذا"، والرجل وصف له كما يكون وصفاً "لهذا"، وإنَّما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنَّك لا تستطيع أنْ تقول يا "أيُّ" ولا يا "أيُّها" وتسكت؛ لأنَّه مبهم يلزمه التفسير فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد كأنَّك قلت يا رجل) (سيبويه، ١٩٨٢، ج٢/١٨٨)، ومفاد ذلك أنَّ الرفع للاسم المحلى بأل الموصول له بأيّ على أنَّه صفة لمرفوع "أيُّ".

ويرد سيبويه القول بالنصب على الموضع، يقول: "قلت: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوع في موضع نصب فلم لا يكون كقوله لقيته أمس الأحدث؟ قال: من قِبَلِ أنَّ كلَّ اسم مفرد في النداء مرفوع أبداً، وليس كلُّ اسم في موضع أمسِ يكون مجروراً، فلمّا اطّرد الرفع في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يَرْتَفِعُ بالابتداء، أو بالفعل؛ فجعلوا وصفه إذا كان مفرداً بمنزلته" (سيبويه، ١٩٨٢، ج٢/١٨٨) ، ومن ذلك قول الراجز (سيبويه، ١٩٨٢، ج٢/١٩٢):

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يا أَيُّها الجاهلُ ذو التَّنزّي لا تُوعِدَنّي حيّةٌ بالنَّكْزِ

ويرى السيرافي: أنَّ "الجاهلُ" ليس بمنادى، إنَّما هو وصفُ منادى، وهو يقصد أنَّ "الجاهل" وصف ل "ذو التَّنزّي"، ووصف المنادى لا يجري مجرى المنادى؛ فلذلك صَلُحَ أن يُنعتَ "الجاهل" بنعت مرفوع مضاف (السيرافي، ١٩٧٤، ج١/ ٢١٩).

وبرجع النظر بقول السيرافي نجد أنَّ اسم الجنس بعد "أي" لا يحقق شروط الصفة كاملة؛ لأنَّ الصفة تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه وإنَّما قرَّبه النحاة إلى الصفة، فصار صفةً يقول ابن يعيش : "واعلم أنَّ حقيقةَ هذا النعت، وما كان مثلَه في نحو: "هذا الرجلُ" إنَّما هو عطفُ بيان، وقولُ النحويّين إنَّه نعتٌ تقريبٌ، وذلك لأنَّ النعت تَحْلِيَةُ الموصوف بمعنى فيه، أو في شيء من سَبَبه، وهذه أجناسٌ، فهي شرحٌ، وبيانٌ للأوّل كالبَدَل، والتأكيدِ، فلذلك كان عطفَ بيان، ولم يكن نعتًا" (ابن يعيش، ٢٠٠١ ، ج١/٣٢٢-٣٢٣).

ثم نجده يقول: "هذه الأشياء يجوز أنْ تكون نُعوتًا لـ "أيّ"، نحوَ: "يا أيُّها الرجلُ"، و"يا أيُّها الغلامُ"، و"يا أيُّهذا"، لأنّ "أيًّا" مبهمٌ، والمبهمُ يُنْعَت بما فيه الألف واللام، أو بما كان مبهمًا مثلَه. قال الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ (سورة الحجرات، الآية:١٣) قال الشاعر (الليثي، د.ت، ص٢٨٣):

يَا أيُّهَا الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه ... هَلَّا لنفسك كان ذا التعليمُ

ويجعلُ صاحبُ الكشاف ورود اسم الجنس بعد "أي" شرطاً لإزالة الإبهام يقول: "وهو اسم مبهم مفتقر إلى ما يوضحه ويزيل إبهامه، فلا بدَّ أنْ يردفه اسم جنس أو ما يجرى مجراه يتصف به حتى يصح المقصود بالنداء، فالذي يعمل فيه حرف النداء هو "أيّ" والاسم التابع له صفته" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج ١/٨٩-٩٠).

ويذهب ابن مالك إلى تخطئة من قال بجواز النصب، ولا وجه عنده إلا الرفع؛ فإذا قلت: "أيها الرجل" لم يصلح في "الرجل" إلا الرفع؛ لأنَّه المنادى حقيقة، و"أي" متوصل به إليه، وإنْ قُصِدَ مُؤنَثٌ زيدت التاء كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾ (سورة الفجر، الآية:٢١) ولا تكون إلا مرفوعة: مفردة كانت أو مضافة ، ومن وصف "أيّا" بغير ما أشرت إليه فقد أخطأ، ومثل "أيّ" في لزوم رفع صفتها، وعدم الاستغناء عنها صفة اسم الإشارة إذا جعل سببا إلى نداء ما فيه الألف واللام (ابن مالك، د.ت، ج٣/١٣١٧-١٣١٩).

والرفع كثيرٌ في كتاب الله تعالى وكلام العرب، وشهرته في استعمالهم، تغني عن الإسهاب والتطويل بالشواهد؛ إذ كان ذلك أكثر من أنْ يُحصى، وأشهر من أنْ يُظهر؛ لذا فإنَّ سعة الكلام هذه جعلت الرفع يتغلب على النصب من ناحية الأفضليّة اللغويّة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الاستعماليّة؛ ذلك أنَّ كثرة الاستعمال تعطي بعضَ التراكيب اللغويّة أحكاماً خاصة تخصُّها بها وتميّزها من غيرها؛ ومن ذلك ما ذكرنا من رفع الاسم المحلى بألـ المتوصل بالنداء إليه بوساطة "أيُّ" المبنية على الضم، وربما يكون لكثرة الاستعمال أثر في بنائها أيضا.

الإغراء

قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية:١٣٥).

الجدول ٣

الشاهد	حصول المعنى	الإسناد	الحذف	الاستعمال	ملاحظات
بَلْ مِلّةَ إبرَاهِيمَ حَنِيفاً			**		بل نتبع ملّةَ
بَلْ مِلّةُ إبرَاهِيمَ حَنِيفاً			**	*	بل ملتنا ملّة

يقولُ الزجّاجُ: " تُنصَبُ الملّة على تقدير: "بل نتّبعُ ملّة إبراهيم"، ويجوز أنْ تنصبَ على معنى: "بل نكون أهلَ ملّةِ إبراهيم"، وتَحْذِفَ " الأهل " كما قال الله عزَّ وجلَّ: "واسْأَلِ الْقَرْيَةَ التِي كُنَّا فِيهَا"؛ لأنَّ القرية لا تُسْأل ولا تجيب، ويجوز الرفع: "بل ملّةُ إبراهيم حنيفاً"، والأجود والأكثر: النصب. ومجاز الرفع على معنى: "قل ملتُنا وديننُا ملّةُ إبراهيم"، ونَصْبُ "حنيفاً" على الحال " (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢١٣/١)، والقراءة بالرفع لابن هرمز الأعرج، وابن أبي عبلة (الصغير، ١٩٩٩، ٢٨٩).

والملاحظ أنَّ الزجّاج جوّد النصب، وفضّله على الرفع مع أنَّ الرفع موافق للقاعدة اللغويّة، فالمبتدأ حذف لدلالة المقام عليه على تقدير: "بل ملتنا وديننا ملّةُ إبراهيم"، ولكنَّ الشاهدَ الأولَ أقلُ خرقاً للقاعدة اللغويّة، مع سعة الكلام فإضمار الفعل مما كثر استعماله، وبهذا يكون التوجيه حقق خرقين هما حذف الفعل، والفاعل، وهما كالشيء الواحد لأنَّ الفعل لا بدّ له من فاعلٍ (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٨٦/٢).

والإضمار هنا جائز في اللغّة لأنَّه يقع في باب الإغراء "اتبع"، والاسم مفرد خالص الإفراد "ملة" خال من الضمير، ولو لحقه ضمير لكان أكثرَ تسويغاً لحذف الفعل، يقول ابن يعيش: "واعلم أنَّ هذه الأسماء المنصوبة على إضمار الفعل، إنْ كان الفعل فيها ممّا يجوز أنْ يَظهر؛ كان الاسمُ خاليًا من الضمير، وكان خالِصَ الإفراد. وإنْ كان ممّا لا يجوز أنْ يَظهر عاملُه؛ كان فيه ضميرٌ، وكان فيه شائبةٌ لِنيابته عن الفعل، وتضمُّنه ضميرَه، الذي

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

كان فيه" (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١/٣٩٩)، في حين أنَّ الثاني حقق ثلاثة خروقات من خلال حذف المبتدأ، والمضاف إليه، وكثرة الاستعمال وهذا ما يفسر تفضيل الزجّاج، و الفراء (الفراء، ٢٠١٠، ج١/٨٢)، للنصب على الرفع في ملّةَ وهي قراءة الجمهور، وكذا في الرسم المصحفي.

الاستثناء

الاستثناء الموجب (المثبت)

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلا قَلِيلا مِّنْهُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٤٦).

الجدول ٤

الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ					
تَولوْا إلا قليلٌ منهم		*	*	*	

نعلم أنَّ شرط المستثنى أنَّهُ إذا أتى بعد موجب نُصِب، وإذا أتى بعد منفي رُفِع (ابن خالويه، ١٤٠١هـ، ج١/١٢٤)، ولكنّا نجد منْ قرأ بالنصب، ومن قرأ بالضم، فقرأ أبيّ بالضم (الصغير، ١٩٩٩، ص٣٥) "قليلٌ" في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٤٩) ووجه الأخفش الرفع على أنَّ قوله: "إلاَّ قَلِيلٌ" صفة (الأخفش، ١٩٩٠، ج٢/٤٣٩).

وللزجاج رأي مخالف ينكر فيه رفع المستثنى في الاستثناء الموجب المثبت يقول : " "قليلاً" منصوب على الاستثناءِ، فأمَّا من روى " تَولوْا إلا قليلٌ منهم " فلا أعرف هذه القراءَة، ولا لها عندي وجه، لأنَّ المصحف على النصب والنحو يوجبها، لأنَّ الاستثناء – إذا كان أولُ الكلام إيجاباً – نحو قولك: جاءَني القوم إلا زيداً – فليس في زيد، المستثنى، إلا النصب – والمعنى: تولوا أسْتَثْنِي قَليلاً مِنْهم – وإنَّما ذَكرتُ هذه لأنَّ بعضهم قرأ " فشربوا منه إلا قليلٌ منهم " وهذا عندي ما لا وجه له" (الزّجاج، ١٩٨٨، ج١/٣٢٧). وكذلك عند المبرد فالشاهد الموجب بالنصب (المبرد، د.ت، ج٤/٣٨٩)، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلا مِنْهُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٤٩) وَقَالَ تعالى: ﴿فَسجدَ الْمَلَائِكَة كلهم أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ (سورة الحجر، الآية:٣٠).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وتُوجَّه القراءةُ بالرفع بأنَّها من باب الحمل على المعنى، لأنَّها تدخل في باب الاستثناء المنفي: والمعنى: أنَّ هذا الموجب الذي هو: "فشربوا منه" ، هو في معنى المنفي، كأنه قيل: "فلم يطيعوه" ، فارتفع: "قليل"، على هذا المعنى، ولو لم يلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد : "إلاَّ"، فيظهر أنَّ ارتفاعه على أنَّه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي (أبو حيّان، د.ت، ج٢/٢٦٠).

واعتبار معنى النفي مع التمام يجيز في المستثنى الإبدال عند ابن مالك، وعلى ذلك حمل قراءة الرفع؛ لأنَّ في تقديم ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٤٩)، ما يقتضي تأويل: "لم يكونوا مني" بدليل: "فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي"، "فَشَرِبُوا مِنْه"، "فلم يكونوا منه" (ابن مالك، د.ت، ج٢/٧٠٩)، فَدلَّ هذا عند ابن هشام على أَن الْكَلام مُوجب وَلَكِنَّ فِيهِ رَائِحَة غير الْإِيجَاب (ابن هشام، ١٩٨٥، ج١/٣٦٤).

ولم يجز العكبري الْبَدَل فِي الْمُوجب؛ لفساد مَعْنَاهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ "إلاّ" يُخَالِفُ مَا بعْدهَا مَا قبلهَا، وَإِذا قلتَ: قَامَ الْقَوْم إلاَّ زيداً، كَانَ كَقَوْلِك: قَامَ إلاّ زيد؛ ف "زيد" إنْ جعلته فِي الْمَعْنى قَائِما لم يكن ل "إلاَّ" معنى، وإنْ نفيت عَنهُ الْقيام احتجت إِلَى تَقْدِير فَاعل؛ وَلَا يَصح لأنَّه يصير قَامَ كلّ وَاحِد وَهَذَا محَال (العكبري، ١٩٩٥، ج١/٣٠٥).

وكل هذا الكلام والتأويل الذي جاء به النحاة يجعل الشاهد الثاني مرفوضاً لغويّاً، لكثرة عدد الخروقات للقاعدة النحويّة التي جعلت النحاة يتكلفون عناء التأويل، وهو لا يصل إلى درجة الشاهد الأول، الذي توافق مع القاعدة النحويّة؛ فالأصل في الاستثناء في هذه الحالة النصب، يقول سيبويه: " هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلاَّ نصباً ؛ لأنَّه مُخْرَجٌ مما أَدْخَلتَ فيه غَيْره؛ فعملَ فيهِ مَا قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت: له عشرون درهماً، وهذا قول الخليل رحمه الله؛ وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك" (سيبويه، ١٩٨٢، ج٢/٣٣٠).

يقول المبرد: "أَنْ يكون الْفِعْل أَو غَيره من العوامل مَشْغُولاً، ثمَّ تَأتي بالمستثنى بعد؛ فَإِذا كَانَ كَذَلِك، فالنصب وَاقع على كل مُسْتَثْنى" (المبرد، د.ت، ج٤/٣٨٩)؛ لأنَّ المستثنى يشبه المفعول إذا أُتِيَ به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام: تقول: جاءني القوم إلا زيداً، فجاءني القوم: كلام تام؛ وهو فعل وفاعل، فلو جاز أنْ تذكر "زيداً" بعد هذا الكلام بغير حرف الاستثناء ما كان إلا نصباً. لكنْ لا معنى لذلك إلا بتوسط شيءٍ آخر؛ فلمَّا توسطت "إلا" حددت معنى الاستثناء ووَصَلَ الفعل إلى ما بعد إلا (ابن السراج، د.ت، ج١/٢٨١).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

اعتماداً على الحجج النحويّة التي سقناها متمينها برأي ابن يعيش بأنَّ المستثنى من الموجب منصوبٌ أبداً، نحو قولك: "أتاني القومُ إلّا زيداً"، و"رأيتُ القومَ إلّا زيدًا"، و"مررتُ بالقوم إلّا زيداً"، ليس فيه إلّا النصبُ، وإنَّما كان منصوباً لشَبَهه بالمفعول (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢/٤٨)، ونرى أنَّ هذا هو الأصل في هذا الباب، وما جاء على الأصل، القواعديّ والاستعماليّ، فلا يحتاج إلى تسويغ ويكون هو الأمثل، أو الأفضل لغويّاً.

المفعول المطلق

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (سورة مريم، الآية:٣٤). جوز الزجّاج الرفع، ويجوز "قَوْلَ الْحَقِّ" بالنصب، فمن رفع فالمعنى: "هو قول الحق" ومن نصب فالمعنى: "أقول قولَ الحق الذي فيه يمترون"، أي يشكون (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٣/٢٢٩)، وإلى مثل ذلك ذهب مكي: فمن رفع أضمر مبتدأً، وأخذ يوضح ذلك، ومن نصب عنده فعلى المصدر"أقول قول الحق" ولم يزد على ذلك (القيسي، ٢٠٠٣، ج٢/١١). وقرأ ابن عامر، وعاصم: "قَوْلَ الْحَقِّ" (ابن مجاهد، د.ت، ٤٠٩) بنصب اللام، وانتصابه على أنَّه مصدر مؤكد لمضمون الجملة؛ أي: هذه الأخبار عن "عِيسَى" أنَّه "ابْنُ مَرْيَمَ" ثابت صدق ليس منسوباً لغيرها، أي: إنَّها ولدته من غير مسّ بشرٍ؛ أي: أقولُ قولَ "الْحَقِّ" فيكون "الْحَق" هنا الصدق وقرأ الجمهور "قَوْلُ" برفع اللام. وتتفق قراءة النصب وقراءة الرفع في المعنى (أبو حيّان، د.ت، ج٦/١٨٨).

الجدول ٥					
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف	ملاحظات
قَوْلُ الْحَقِّ				*	(هو قَوْلُ الْحَقِّ) خبر
قَوْلَ الْحَقِّ				**	(أقول قولَ الحق) مفعول مطلق

إنَّ الأصل في قاعدة المفعول المطلق أنْ يُذْكَرَ فعله؛ فصِيغَة الفعل هي التي تدلّ عليه (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج١/٢٧٢)؛ لأنَّ من طبيعة القاعدة الأصليّة في اللغّة أنْ يُذْكَرَ هذا العامل، وأنْ يكون موجوداً ضمن مساحة الجملة، يقول ابن يعيش: "والفعلُ إنَّما يَنْصب ما كان فيه دلالةٌ عليه، فالفعلُ يعمل في مصدره بلا خلاف، نحو: "قمتُ قياماً"، و"ضربتُ ضرباً" لقُوّة دلالته عليه إذ كانت دلالته عليه لفظيّةً" (ابن يعيش، ٢٠٠١ ، ج١/٢٧٤).

ونجد أنَّ التوجيه على الرفع أفضلُ لغويّاً من التوجيه على النصب لأنَّه أقلُّ خرقاً للقاعدة اللغويّة إذ نقدر المبتدأ فقط في الرفع ويتناسب مع المراد الرباني على معنى: " هَذَا الَّذِي بَيَّنْتُ لَكُمْ صِفَتَهُ، وَأَخْبَرْتُكُمْ خَبَرَهُ، مِنْ أَمْرِ الْغُلامِ الَّذِي حَمَلَتْهُ مَرْيَمُ، هُوَ عِيسَى ابْنُ

مَرْيَمَ، وَهَذِهِ الصفَّةُ صِفَتُهُ، وَهَذَا الْخَبَرُ خَبَرُهُ، وَهُوَ "قَوْلُ الْحَقِّ": يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ الَّذِي قَصَصْتُهُ عَلَيْكُمْ "قَوْلُ الْحَقِّ"، وَالْكَلَامُ الَّذِي تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ قَوْلُ اللَّهِ وَخَبَرُهُ، لَا خَبَرُ غَيْرِهُ، الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْوَهْمُ وَالشَّكُّ، وَالزِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ، عَلَى مَا كَانَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: فَقُولُوا فِي عِيسَى أَيُّهَا النَّاسُ هَذَا الْقَوْلَ الَّذِي أَخْبَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ عَنْهُ، لَا مَا قَالَتْهُ الْيَهُودُ الَّذِينَ زَعَمُوا أَنَّهُ لِغَيْرِ رِشْدَه، وَأَنَّهُ كَانَ سَاحِرًا كَذَّاباً، وَلا مَا قَالَتْهُ النَّصَارَى، مِنْ أَنَّهُ كَانَ لِلَّهِ وَلَداً، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً، وَلا يَنْبَغِي ذَلِكَ لَهُ، وعلى هذا المعنى قَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَّاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ:"قَوْلُ الْحَقِّ" بِرَفْعِ الْقَوْلِ، وَجَعَلُوهُ فِي إِعْرَابِهِ تَابِعاً" (الطبري، ٢٠٠١، ج١٥/٥٣٤-٥٣٥).

وَالرَّفْعُ أَظْهَرُ إِعْرَابًا عند ابن كثير بدليل قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ (سورة آل عمران، الآية:٦٠)؛ لأَنَّ الخطاب من الله لسيدنا مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (ذَلِكَ الَّذِي قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنْ خَبَرِ عِيسَى، "قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ" أَيْ: يَخْتَلِفُ الْمُبْطِلُونَ وَالْمُحِقُّونَ مِمَّنْ آمَنَ بِهِ وَكَفَرَ بِهِ؛ وقَرَأَ الأَكْثَرُونَ: "قَوْلُ الْحَقِّ" بِرَفْعِ قَوْلٍ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ: "قَوْلَ الْحَقِّ" (ابن كثير، ١٩٩٠، ج٥/٢٣٠) .

في حين نحتاج إلى تقدير الفعل والفاعل في النصب ويكون المصدر " قول" تأكيداً للفعل المحذوف من جنسه "أقول" ودليلاً عليه، لكنْ هذا لا يطّرد في اللغّة؛ فيتسع الباب لتقدير الفعل في الجملة وهذا الاتساع قد يمس المعنى، والله تعالى أعلم.

المضارع المنصوب بعد إذن

قال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ (سورة النساء، الآية:٥٣).

المعنى عند الزجّاج: لضنُّوا بِالقليل، ووجه رفع " يُؤْتُونَ" على " فلا يؤتون الناس نقيراً إذنْ " وأجاز النصب: " فإذا لا يؤتوا الناسَ " في غير القراءة فأَمَّا المصحف فلا يخالف جعل "إذاً" لغواً (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢/٦٢).

الجدول ٦					
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا					
فإذا لا يؤتوا الناسَ				*	

وفي الكتاب: "واعلم أنَّ "إذن" إذا كانت بين الفاء والواو، وبين الفعل؛ فإنَّك فيها بالخيار: إنْ شئت أعملتها كإعمالك "أرى" و"حَسِبْت"؛ إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين وذلك قولك: "زيداً حسبت أخاك"، وإنْ شئت ألغيت "إذن" كإلغائك "حسبت" إذا قلت: "زيدٌ حسبت أخوك"؛

فأمَّا الاستعمال فقولك: "فإذن آتيك وإذن أكرمك"، وبَلَغَنَا أنَّ هذا الحرف في بعض المصاحف: " وإذن لا يلبثوا خلفك إلا قليلاً " (سورة الإسراء، الآية:٧٦)، وسمعنا بعض العرب قرأها فقال : "وإذن لا يلبثوا"، وأمَّا الإلغاء فقولك: "فإذن لا أجيئُك" "(سيبويه، **1982**، ج٣/١٣-١٤)، وقال تعالى: ﴿ فإذن لا يؤتون الناس نقيراً ﴾ (سورة النساء، الآية:٥٣).

وقرأ ابن مسعود: "فإذاً لا يؤتوا"، على إعمال "إذاً" عملها الذي هو النصب، وهي ملغاة في قراءة العامة، كأنَّه قيل: فلا يؤتون الناس نقيرا إذاً (الزمخشري: ١٤٠٧هـ، ج ٥٢٢/١)، والقراءة لأبيّ بن كعب (الصغير، ١٩٩٩، ص ٤٦٧).

وهي إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الَّذِي فِي أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف فيقال: إذا أضربَك، إذًا أجزيَك. فإذا كان فيها: "فاء"، أو "واو"، أو "ثُمَّ"، أو "أو" – حرف من حروف النسق– فإنْ شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً. وإنْ شئت جعلت "الفاء" أو "الواو" إذا كانتا منها منقولتين عَنْهَا إلى غيرها. والمعنى في قوله: "وإذا لا يؤتون" على: فلا يؤتون الناس نقيراً إذاً. ويدلل الفراء على ذلك بأنَّ فِي المعنى جواباً لجزاء مضمر، كأنَّك قلت: ولئن كان لهم، أو ولو كان لهم نصيب لا يؤتون الناس إذاً نقيراً، ويرى أنَّ النصب يكون بها أي بإعمالها في الفعل، وأمَّا الرفع فيكون بنقلها إلى آخر الكلام كأنَّه قال: "فأكرمك إذا" (الفراء، ٢٠١٠، ج٢٧٣/١-٢٧٤) والمراد بنقل حرف العطف عن «إذا» تقديره مقرونا بالفعل بعدها (فلا يؤتون الناس نقيرا إذًا)، وهنا تقع «إذا» في آخر الجملة– وبذلك تتأخر عن الصدر فتلغى.

وإلى مثل ذلك ذهب المبرد؛ فجعل النّصب على إِعْمَال "إِذن" وَأمَّا الرَّفْع فعلى أَنَّ الثَّانِي مَحْمُول على الأول في قوله تعالى: ﴿فَإِذا لَا يُؤْتونَ النَّاس نقيراً﴾ (سورة النساء، الآية:٥٣)؛ أَي فهم إِذن كَذَلِك؛ فالفاء وَالْوَاو يصلح بعدهمَا هَذَا الْإِضْمَار على مَا وصفت لَك من التَّقْدِير، وأنْ تَتْقَطِع "إِذن" بعْدهَا مِمَّا قبلهمَا، ثمَّ يدخلانِ للْعَطْف بعد أَنْ عملت "إِذن" وَنَظِير ذَلِك قَوْلك: "إِنْ تعطني أشكرك وَإِذن أَدْعُو الله لَك" كَأَنَّهُ قَالَ: "إِذن أَدْعُو الله لَك"، ثمَّ عطف هَذِه الْجُمْلَة على مَا قبلهَا، لأنَّ الَّذِي قبلهَا كلام مستغن) (المبرد، د.ت، ج١٢/٢).

ويوضح ابن يعيش ذلك بقوله: "فإنْ كان ما قبلها واوًا أو فاءً، فيجوز إعمالها وإلغاؤُها، وذلك قولك: "زيدٌ يقوم، وإذن يذهبُ"، فيجوز ها هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفَيْن: وذلك أنَّك إنْ عطفت، "وإذن يذهب" على "يقوم" الذي هو الخبر، ألغيتَ "إذن" من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأنَّ ما عُطف على شيء صار واقعاً موقعه، فكأنَّك قلت: "زيد إذن يذهبُ"، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها، لأنَّه خبر المبتدأ، وإنْ عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب به قال الله تعالى:

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

﴿ وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلا ﴾ (سورة الإسراء، الآية:٧٦)، وفي قراءة ابن مسعود "وإذًا لا يلبثوا" بالنصب على ما ذكرنا" (ابن يعيش، ٢٠٠١ ، ج٤/٢٢٧)، وقال تعالى: ﴿فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ (سورة النساء، الآية:٥٣).

ويفضل ابن مالك إلغاءها بعد حرف العطف يقول: " ولو قَمَّ عليها حرف عطف جاز إلغاؤها، وإعمالهُا، وإلغاؤها أجود، وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى: ﴿ وَإِذًا لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلا ﴾ (سورة الإسراء، الآية:٧٦) ، وفي بعض الشواذ: "لا يَلْبَثُوا" – بالنصب" (ابن مالك، د.ت، ج١/٨٥).

ويوضح الاستراباذي بيان سبب النصب والرفع وأيهما أفضل: " بأنَّها إذا وقعت بعد العاطف، كقوله تعالى: ﴿ وإذن لا يلبثون خلافك إلا قليلا﴾ (سورة الإسراء، الآية:٧٦) ، وكقولك: "تأتيني فإذنْ أكرمك"، جاز لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنَّك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون "إذن" في أول جملة مستقلة، هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط، وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر ولهذا لم يُقرأ: "وإذن لا يلبثوا " إلا في الشاذ" (الاستراباذي،١٩٧٥، ج٤/٤٤-٤٥).

وإلى مثل ذلك ذهب صاحب المغني فجعل القراءة بالنصب شاذة (ابن هشام، **1985**، ج١/٣٢)، والأفصح إلغاء "إذن" في مثل هذا التركيب، يقول ابن حيان: "والأفصح إلغاء إذن بعد حرف العطف الواو والفاء، وعليه أكثر القرّاء" (أبو حيّان، د.ت، ج٣/٢٦٥).

ونجد أنَّ ما عليه أكثر القراء هو إلغاء عملها بعد الفاء والواو وهو الأفضل والأفصح، وهو المستعمل ومنه في القرآن قال تعالى : ﴿ وإذا لا يلبثون خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلا ﴾ (سورة الإسراء، الآية:٧٦) وقال تعالى : ﴿ وَإِذاً لا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلا ﴾ (سورة الأحزاب، الآية:١٦)، وإبطال عملها واسع في اللغة (عظيمة، د.ت، القسم الأول، ج١/١٥٦)، ولم ترد عاملة إلا في موضعين، وفي قراءات شاذة كما ذكرنا سابقاً ، فإذا جاز إعمالها وإلغاؤها بعد حروف العطف يكون الاستعمال التداولي هو الشرط المهيمن هنا، وهذا الشرط يعطي الأفضليّة اللغويّة لعدم إعمالها بعد حروف العطف لأنه الغالب في كلام العرب.

المنصوب على نزع الخافض

قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (سورة البقرة، الآية:١٣٠).

اختلف النحويّونَ في تفسير "سفه نَفْسَه" في الآية الكريمة السابقة، وقد أورد الزجّاجُ عدة توجيهات نحويَّةٍ لها، ويَحكم على هذه التوجيهات وكأنه يضع لنا أسساً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ فتوجيهٌ مرفوض، وتوجيهٌ صالح، وثالث جيد:

الجدول ٧						
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	التنكير	الحذف	ملاحظات
سفه نفسَه						سفه نفسه (جهل)
سفه نفسَه					**	سفه من نفسه

أمَّا الصالح فهو الذي يوافق القاعدة النحوية وهي "النصب على نزع الخافض" (سيبويه، ١٩٨٢، ج١/٣٥-٣٧)، إذ جوّز النصب على نزع الخافض في "سفه نفسَه" بمعنى: "سَفُه في نَفْسه" إلا أنَّ " في " حُذِفَتْ، كما حذفت حروف الجر في غير موضع وهذا مستعمل في اللغّة ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنْ أَرَدتُّمْ أَن تَسْتَرْضِعُواْ أَوْلاَدَكُمْ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٣٣)، والمعنى: أنْ تسترضعوا لأولادِكم، ومثله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ ولا تعزموا عقدة النكاح ﴾ (سورة البقرة، الآية:٢٣٥)؛ أي: على عقدة النكاح. ومثله قول رجل من قيس (الدينوري، ١٩٤٩، ج١/٣٨٦):

نُغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئاً . . ونَرْخُصُهُ إذا نَضِجَ القدورُ

المعنى: نغالي باللحم، ومثله قول العرب: "ضُرِبَ فلانٌ الظهر والبطن" (الفراء، ٢٠١٠، ج٢/٣٨٣) والمعنى: على الظهر والبطن. فهذا الذي استُعْمِلَ من حذف حرف الجر موجود في كتاب الله، وفي أشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عند الزجّاج مذهب صالح. (الزّجاج، ١٩٨٨، ج١/٢١١) ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ (سورة القصص، الآية:٥٨). فهو ينصب (مَعِيشَتَهَا) بإسقاط "في" وَعَمَل الفِعْل. وتأويله بطرت في مَعِيشَتِها والبطرُ الطغيانُ بالنِعْمَةِ (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٤/١٥٠).

لكنَّه مع ذلك فضّل إعمال الفعل نفسه على معنى "جهل" يقول: " والقول الجَيِّد عندي في هذا أنَّ سَفِه في موضع جَهِل، فالمعنى: – والله أعلم – إلا من جَهِل نَفْسَه، أي: لم يفكر في نفسه. كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ (سورة الذاريات، الآية:٢١)، فوضع موضع جهل ، وعُدِّي كما عُدِّي" (الزّجاج، ١٩٨٨، ج١/٢١١)، وهذا التفضيل يتناسب مع القاعدة حيث إنَّه الأقلُ خرقاً للقاعدة اللغويّة، وهو الأصل الذي تسير عليه اللغّة، وجاء به التنزيل ، يقول المبرد: "كل خافض فِي مَوضِع نصب إذا حذفته وُصِل الْفِعْل فَعمل فِيمَا بعده" (المبرد، د.ت، ج٢/٣٢١)، وهو مذهب ابن جني (ابن جني، ١٩٩٤،

ج١/٢٧٢) واستشهد بقوله تعالى: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِّمِيقَاتِنَا﴾ (سورة القصص، الآية:٥٨)، واستعملته العرب، قال الشاعر[*1] (سيبويه، ١٩٨٢، ج١/٣٧ ، والسيرافي، ١٩٧٤، ج١/ ٢٧٠):

أستغفر الله ذنباً لستُ مُحصيه ربَّ العبادِ إليه الوجه والعملُ

والشاهد فيه على حذف حرف الجر من ذنب، والأصل: أستغفر الله من ذنب، ولكنَّه حَذف الحرف (السيرافي، ١٩٧٤، ج١/ ٢٧٠)، على أَنَّ الأَصْل: اسْتغْفر الله من ذَنْب، فَحذف "من" لِأَنَّ "اسْتغْفر" يتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُول الثَّانِي بِمن (البغدادي، ١٩٩٧، ج٣/ ١١١).

وقال عمرو بن معد يكَرِب الزّبيدىّ (الزبيدي، ١٩٨٥، ص٦٣):

أَمَرتْكُ اَلخيَر فافْعَلْ ما أُمِرتَ به فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وَأَصله: "أَمرتك بِالْخَيرِ"؛ لِأَنَّ "أَمَرَ" يتَعَدَّى بِنَفسِهِ إِلَى مفعول وَاحِد، وَهُوَ "الْكَاف" هُنَا، ويتعدى بحرف الْجَرّ إِلَى آخر، ف "الْخَيْر" مَنْصُوب بِنَزْع "الْبَاء" بِدَلِيل: "مَا أمرت بِهِ" (البغدادي، ١٩٩٧، ج١/ ٣٣٩).

وممَّا يقوّي قولَ الزجاج، الحديث الثابتُ المرفوع حين سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الكِبْر فقال: (الكِبْرُ أَن تَسْفَهَ الحَقَّ وتَغْمِطَ الناسَ) (الطبراني، د.ت، ج٣/١٣٢)؛ فجعل سَفِهَ واقعاً معناه: أنْ تَجْهَلَ الحق فلا تراه حقّاً (ابن منظور، ٢٠٠٠، ج١٣/٤٩٧).

ولا يقف الزجّاجُ عند هذين التوجيهين؛ بل أورد توجيهاً وجعله مرفوضاً لغويّاً؛ وهو النصب على التمييز؛ وذلك أنَّ معنى التمييز لا يحتمل التعريف؛ لأنَّ التمييز إنمّا هو واحد يدُلُّ على جنسٍ أو خلة تخلص من خلال، فإذا عرفه صار مقصوداً قصده، وهذا لم يقله أحد ممن تقدم من النحويّين (الزّجاج، ١٩٨٨، ج١/٢١١)؛ لأنّ التمييزَ لا يكون معرفة (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٤/ ٤٠٣) إنَّما هو اسم نكرة، بمعنى "من"، مبين لإبهام اسم أو إبهام نسبة (الأزهري، ٢٠٠٠، ج ١/ ٦١٦).

الحال

جواز حذف الفعل وبقاء الحال دليلاً عليه

قال تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ، لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ، خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ (سورة الواقعة، الآية:١).

قراءة الجمهور بالرفع "خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ"، المعنى: أنَّ الساعة والقيامة تخفض أهلَ المعاصي، وترفع أهل الطاعة، والتقدير في ذلك: "هي خافضة رافعة"، والرفع هو الوجه عند الزجّاج "هي خافضةٌ رافعةٌ" (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٥/١٠٧)، عَلَى استئناف الكلام: أي الواقعة

[*1] من شواهد الكتاب غير المنسوبة.

يومئذ خافضة لقومٍ إلى النار، ورافعة لقوم إلى الجنة (الفراء،2010 ، ج٣/١٢١)، وهذا الوجه "الرفع" هو الأشهر، وهذا المعنى هو الأبدع عند أبي حيان (أبو حيّان، د.ت، ج٨/٢٠٠)، وأجاز الزجّاج القراءة بالنصبِ، مع أنَّه لم يقرَأ بها إمامٌ من القراء، لأنَّ الصنعة النحويّة تجيزها، وإنْ لم يُقرأ بها، لكنْ قرأ بها يحيى اليزِيدي صاحب (القاضي، ١٩٨١، ص ٨٦)، وقد وجّه الزجّاج هذه القراءة على وجهين:

أحدهما " إذا وقعت الواقعةُ خافِضَةً رافِعةً " على الحال، والآخر: على إضمار " تقع " ويكون المعنى إذا وقعت تقع خافضةً رافعةً – على الحال من تقع المضمر (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٥/١٠٧). ويؤيد ابن جني الرأي الأول ويجعل "ليس لوقعتها كاذبة " حالا أولى بمعنى: إذا وقعت الواقعة، صادقةَ الوقعة، ثم تليها الحال الثانية "خافضةً"، ثم الثالثة "رافعةً" (ابن جني، ١٩٩٤، ج٢/٣٠٧).

الجدول ٨

لشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الحذف الرتبة	ملاحظات
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ				*	هي خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ خافِضَةً رافِعةً				*	خافِضَةً رافِعةً
إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ تقع خافِضَةً رافِعةً		*		**	تقع خافِضَةً رافِعةً

وقراءة الجمهور "بالرفع" هي الأفضل قواعديّاً واستعماليّاً؛ لأنَّ الحديث مستأنف، وتقدير المبتدأ لا يُخِلُّ بالمعنى" هي خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ "، ولا يتعارض مع القاعدة، وشائع في كلام العرب، في حين أنَّ النصب على الحال يَقْبُحُ لأنَّ العرب لا تَقُولُ: "إذا أتيتني زائرًا" حتَّى يقولوا: "إِذَا أتيتني فأتني زائرًا" أَوِ"ائتني زائرًا" (الفراء،٢٠١٠، ج٣/١٢١) كما أنَّ تعدُّدَ الأحوال فيه خلاف، فليس ذلك مما أجمع عليه النحاة(أبو حيّان، د.ت، ج٨/٢٠٠).

ولو أخذنا بجواز تعدُّد الأحوال فإنَّ الأولويّة تكون للاسم؛ لأنَّ الاسم هو للثبوت، ثم للجار والمجرور، ثم الجملة لأنَّها في الرتبة الثالثة، يقول أبو حيان: "ألا ترى في الحال وصفاً في المعنى؟ فكما أنَّ الأحسنَ والأكثرَ في لسان العرب أنَّه إذا اجتمع أوصاف متغايرة بدئ بالاسم، ثم الجار والمجرور، ثم بالجملة. كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءكُم بِالْبَيِّنَاتِ مِن رَّبِّكُمْ﴾ (سورة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

غافر، الآية:٢٨)؛ فكذلك الحال، بدئ بالاسم، ثم الجار والمجرور، ثم بالجملة" (أبو حيّان، د.ت، ج٢/٤٤٥). وفي التوجيه الثاني: نجد الحال الجملة تقدمت على الحال الاسم، وحقها أنْ تتأخر، وهو مع مخالفته للقاعدة قليل في كلام العرب مما يجعل الشاهد في مرتبة أدنى من الشاهد الأول الذي يحقق خروقات أقلّ مع سعة في الكلام، فيُعَدُّ الأفضل لغويّاً.

أمّا الشاهد الثالث فهو في أدنى سلم الأفضليّة بل ربما يكون مرفوضاً لغويّاً لما صاحبه من غموض في المعنى، إضافة للخروقات القواعديّة من حذف الفعل، وصاحب الحال فنحتاج إلى تقديرهما "تقع هي خافِضَةً رافِعةً"، بالإضافة إلى الجانب الاستعماليّ وقلة الدوران.

ما النافية

قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (سورة يوسف، الآية:٣١).

يرى سيبويه (سيبويه، **1982**، ج١/٥٩) أَنَّ بشراً منصوب خبرَ "مَا"، يجعلونه بمنزلة "ليس" وَ " مَا " مَعناها معنى "ليس" في النفي، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغَةُ القُدْمَى الجيدَةُ عند سيبويه، و الزجّاج، ويُخَطِّئُ الزجّاج زعم بعضهم أنَّ الرفْعَ في قولك: "مَا هَذَا بَشَرًا" أقْوى من النصب، لأنَّ كتاب الله ولغة رسول الله أقْوى الأشياء، وأقوى اللغات. وهذا القول على لغة بني تميم: "ما هذا بشر". ولا تجوز القراءة بها إلَّا بروايةٍ صَحيحةٍ عند الزجّاج، ودليله على بطلان الرفع إجماعهم على: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن نِّسَائِهِم مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ (سورة المجادلة، الآية:٢) وما قرأ أحَدٌ: "ما هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ "(الزّجاج، ١٩٨٨، ج٣/١٠٧-١٠٨) .

ويخالف ابن جني رأي الزجّاج، ويفرد باباً في الخصائص سماه "باب اختلاف اللغات وكلها حجّة "، أجاز فيه الوجهين على سعة القياس يقول: " اعلم أنَّ سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أنَّ لغةَ التميميين في ترك إعمال "ما" يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنَّ لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به ويُخلد إلى مثله. وليس لك أنْ تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنَّها ليست أحقَ بذلك من رسيلتِها. لكنْ غاية مالك في ذلك أنْ تتخيّر إحداهما فتقوّيها على أختها، وتعتقِدَ أنَّ أقوى القياسين أقبلُ لها، فأمَّا ردُّ إحداهما بالأخرى فلا " (ابن جني، د.ت، ج٢/١٢).

أمَّا القول في إعمالها عند سيبويه على أنَّها حرفٌ جَاء لِمَعْنى، جرى مجْرى الْفِعْل، ووقع فِي مَعْنَاهُ، وهي لغة أهل الحجاز، فقد رأوها فِي معنى "لَيْسَ" فِي جَمِيع حالاتها" تقع مُبتَدأَة، وتنفي مَا يكون فِي الْحَال وَمَا لم يَقع"، تغني كلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا "ما" و"ليس" عَن صاحبتها

أجروها مجْراهَا فِي الْعَمَل مادام الكلام على وَجهه، فَلَمَّا خَلُصَت فِي معنى "لَيْسَ" ودلّت على مَا تدلُّ عَلَيْهِ، وَلم يكن بَين نفييهما فصل الْبَتَّةَ، ومن ذَلِك قَول الله عز وَجل: ﴿ مَا هَذَا بشرا﴾ (سورة يوسف، الآية:٣١) و ﴿مَا هن أمهاتِهم ﴾ (سورة المجادلة، الآية:٢)، والحجازيون إِذا أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبهَا أَو قدمُوا خَبَرهَا على اسْمهَا ردوهَا إِلَى أَصْلهَا فَقَالُوا: "مَا زيد مُنْطَلقًا"، كَمَا يَقُولُونَ: "لَيْسَ زيد مُنْطَلقًا"، فَإِنْ أدخلُوا عَلَيْهَا مَا يُوجِبُهَا، أَو قدّمُوا خَبَرهَا رجعت إِلَى أَنَّهَا حرف فَقَالُوا: "مَا منطلق زيد"، لِأَنَّهَا ترجع إِلَى أَنَّ الْكَلَام ابْتِدَاء وَخبر، فَصَارَ بِمَنْزِلَة قَوْلك : "قَائِم زيد" وَأَنت تُرِيدُ: زيد قَائِم، لَا يكون التَّقْدِيم إِلَّا على ذَلِك، لِأَن "لَيْسَ" فعل وَهَذِه لَيست بِفعل تَقول لست ولسنا وَلَيْسوا ولسن وَلَا يكون شَيْء من هَذَا الْإِضْمَار فِي "مَا"، وَلَكِن لما أشبهت الْفِعْل جرت مجْرَاه وَفِي مَوْضِعه فَلَمَّا فَارَقت ذَلِك لم يجز النَّقْض(النفي) فِيهَا وَالتَّصَرُّف؛ لِأَنَّهَا فِي نَفسهَا غير متصرفة وَلَا مُحْتَملَة دخول الضمير، فنقول: "إِنَّ زيداً منطلق" وَلَو قدّمنا الْخَبَر لم نقل: "إِنَّ منطلق زيداً" لِأَننا لَا نجْعَل الْحُرُوف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة، وَلَو فعلنا ذَلِك للزمنا أَنْ نَصْرِفَهَا فِي أَنْفسِهَا وَهَذَا محَال. فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَر فمثل: "مَا منطلق زيد" و"مَا مسيء من أَعتب"، فَإِنَّمَا قَدِمْنا على إهمالها في: "مَا زيد منطلق"، وَلَو أردْنا التَّقْدِيم على إعمالها في: "مَا زيد مُنْطَلقاً"، لم يجز كَمَا لَا يجوز: "إِنَّ منطلق زيداً"، وَأَمَّا نقض الْخَبَر فقولك: "مَا زيد إِلَّا منطلق"؛ لِأَنَّك نفيت عَنهُ كل شَيْء إِلَّا الانطلاق فَلم تصلح "مَا" أَنْ تكون عاملة فِي نقض النَّفْي كَمَا لم تعْمل فِي تَقْدِيم الْخَبَر ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (سورة القمر، الآية:٥٠) و ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ ﴾ (سورة المؤمنون، الآية:٢٤) في حين أنَّها تعمل فِي موضعهَا ﴿مَا هَذَا بشرا﴾ (سورة يوسف، الآية:٣١) و ﴿مَا هن أمهاتهم﴾ (سورة المجادلة، الآية:٢) وهذا ما عليه إجماع النحويّين (سيبويه، ١٩٨٢، ج١/٥٩ وابن يعيش، ٢٠٠١،ج١/٢٦٨)

وأمَّا بنو تميم فقد أجروها مجرى الحروف غير العوامل، و يَدَعُونَهَا حرفاً على حَالهَا بِمَنْزِلَة "إِنَّمَا" إِذا قلت : "إِنَّمَا زيد منطلق" ومثلها "ما" فتقول : "ما منطلقٌ عبدُ الله"، أو"ما مُسِيءٌ مَنْ أعْتَبَ"، ولم تتصرف كالفعل عند التميميين؛ لأنَّها قيست على "إنَّ" ولا يجوز أنْ تقول: "إنَّ أخوك عبدَ الله" على حدّ قولك: "إنَّ عبدَ اللهِ أخوك"؛ لأنَّها ليست بفعل، وإنَّما جُعلتْ بمنزلته فكما لم تتصرَّف "إنّ" كالفعل كذلك لم يَجُزْ فيها كلُّ ما يجوز فيه، ولم تَقْوَ قوّتَه؛ فكذلك "ما" عند بني تميم ، لكنَّهم يتركون قياسهم ولغتهم ويذهبون إلى لغة القرآن ، وقال سيبويه :"وبنو تميم يَرْفعونها إلاَّ من دَرى كيف هي في المُصحَفِ " (سيبويه، **1982**،

ج١/٥٩). ويفسر المبرد إهمالها عند التميميين بأنَّهم أدخلُوا "مَا" على المبتدأ، وَقد عمل فِي خَبره، كَمَا يعْمل الْفِعْل فِي فَاعله؛ فَكَأَنَّ قَوْلَهم "مَا زيد عَاقل"، بِمَنْزِلَة: "مَا قَامَ زيد"؛ لأَنَّهم أدخلوها على كَلَام قد عمل بعضه فِي بعض، فَلم يُغيِّر لِأَنَّهُ لَا يدْخل عَامل على عَامل (المبرد، د.ت، ج٤/١٨٨-١٩٠).

الجدول ٩					
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
ما هذا بشراً					ما الحجازية (عاملة)
ما هذا بشر				*	ما التميمية (غير عاملة)

وجاء النصب في القرآن في قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بشراً﴾ (سورة يوسف، الآية:٣١) و﴿مَا هن أمهاتِهم﴾ (سورة المجادلة، الآية:٢). ومنه في أشعار العرب (شُرّاب، ٢٠٠٧، ج١/٢٩٢):

وأنا النذيرُ بَحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجيوشُ إليكمُ أقوادَها

أبناؤها مُتَكَنِّفونَ أباهمُ حَنِقُوا الصدورِ وما هم أولادَها

ومن هنا فإنَّ تلك التراكيب يمكن قبولها على أساس أنَّها استعمال لهجي، ويمكن رفضها على أساس أنَّها استعمال لهجي أيضاً لم يبلغ مستوى الشيوع من حيث الاستعمال (ياقوت، د.ت، ص٢٦٦).

وَالشائع المستعمل هو لغة أهل الْحجاز، وبها نزل القرآن، وبها قرأ بنو تميم في القرآن، وهما لغتان من لغات العرب لا ينبغي ردُّ إحداهما أو رفضُها فالقومان يقيسون قياساً صحيحاً متوافقاً مع اللغة، ولا يُخِلُّ بالمعنى.

ومن منظور الأفضليّة اللغويّة وفقاً لجدول التفاضل نجد أنَّ التوجيهين يتساويان قواعديّاً، ويختلفان في الشيوع، إذ تفردت "ما" الحجازية بالأفضليّة الاستعماليّة. وأخذاً بسعة الكلام فإنَّ الأفضليّة اللغويّة تكون لـ "ما" الحجازية التي قرئ بها القرآن؛ ولأنَّ تميماً نفسَها كانت تقرأ القرآن بالنصب.

كما أميل إلى الأخذ برأي الحجازيين من حيث تصرفها تصرف الفعل في هذا الموضع، وبالشروط التي أشرنا إليها، وإهمالها في حال الإخلال بالشروط من حيث الرتبة أو انتفاء النفي ب "إلا" وهذا يوافق القاعدة اللغويّة التي تقول : "كل مَا كَانَ متصرفاً عمل فِي

الْمُقدم والمؤخر، وَإِنْ لم يكن متصرفاً لم يُفَارق مَوْضِعه لِأَنَّهُ مدْخل على غَيره" (المبرد، د.ت، ج٤/١٨٨-١٩٠)، وهذه القاعدة تنطبق على ما الحجازية؛ بدليل أنَّها وردت في القرآن الكريم عاملة: ﴿مَا هَذَا بشرا﴾ (سورة يوسف، الآية:٣١) و ﴿مَا هن أمهاتِهم﴾ (سورة المجادلة، الآية:٢)، وغير عاملة. قَالَ الله عز وَجل: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (سورة القمر، الآية:٥٠) و ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (سورة المؤمنون، الآية:٢٤) ويُبطل الأخفش عملها في حال زيادة "إنْ" بعدها ، فإذا زيدت رفع الخبر (الصغير، ٢٠٠١، ص٤٢٤) ومثال ذلك قول فروة بن مسيك (السكيني، ٢٠١٩، ٤٥٦):

وما إنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكنْ منَايانا ودَوْلةُ آخرينَا

ثم ذهب المبرد إلى مثل ذلك، وجعل دخول "إنْ" زائدة بعد "مَا" فتَرُدُّ "ما" إِلَى الِابْتِدَاء؛ كَمَا تدخل "مَا" على "إِنَّ" الثَّقِيلَة فتمنعها عَملهَا وتردُّها إِلَى الِابْتِدَاء فِي قَوْلك: "إِنَّمَا زيد أَخُوك" و قوله تعالى: ﴿إِنَّما يَخْشى الله مِنْ عِبادِهِ العُلَماءُ﴾ (سورة فاطر، الآية:٢٨) وَذَلِكَ قَوْلك: "مَا أَنْ يقوم زيد"، وَمَا "أَنْ زيد منطلق" لَا يكون الْخَبَر إِلَّا مَرْفُوعا (المبرد، د.ت، ج٢/٣٦٣).

نصب الاسم المعطوف على مجرور بإضمار فعل يناسب المعنى

العطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور

قال تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء، الآية:١٦٢).

ذهب الزجّاج إلى أنَّ "والمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ" نسق عَلى " ما " والمعنى: يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة؛ أي: "ويُؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة"، ولم يُجز عطفها على "الهاء والميم"، على معنى: "لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك"، وهذا – حسب الزجاج – عند النحويّين رَدِيء، يعني: العطف على الهاء والميم لأنَّه لا يُعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ، وذهب بعضهم أنَّ هذا وهْمٌ من الكاتب (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢/١٣٠-١٣١).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول ١٠					
الشاهد	حصول المعنى	سلامة التركيب	سلامة الصيغة	الاستعمال	ملاحظات
لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ	*				العطف عَلى " ما " المعنى يُؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة أي ويُؤمنون بالنبيين المقيمين الصلاة.
لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ		*	*	*	عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور عطف على الهاء والميم، المعنى: لكنْ الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يُؤمنون بما أنزل إليْك

التوجيه الأول: بالعطف عَلى " ما ": فإنَّه وإنْ كان يتسق مع القاعدة اللغويّة، وسليم الصيّغة التركيبيّة والصيّغة الإعرابيّة، إلا أنَّه لا يخلو من لبس في المَعْنَى فمَنْ المعنِيُّ "بالمقيمين الصلاة"؟

ذهب الزمخشري إلى أنَّهم الأنبياء (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج ١/٥٩٠)، وفي البحر المحيط: إنَّهم الملائكة ذكره ابن عطية. وقيل: المسلمون، والتقدير: وندب المقيمين، ذكر ابن عطيّة معناه (أبو حيّان، د.ت، ج٣/٣٩٤). وهذا اللبس الحاصل في المعنى يُخرج التوجيه من دائرة المقبوليّة اللغويّة إلى دائرة المرفوض لغويّاً وفقاً لنظريّة الأفضليّة اللغويّة.

وكذلك الأمر في التوجيه الثاني: "العطف على الهاء والميم" ؛ فإنَّه لا يتفق مع القاعدة اللغويَّة، لأنَّه لا يُعطف بالظاهر المجرور على المضمر المجرور إلا في شعْرٍ، أو بإعادة الخافض (ابن يعيش، ٢٠٠١، ج٢/٢٧٩-٢٨١)، وهو عند النحويّين رَدِيء(الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢/١٣٠-١٣١)، وهو مع رداءته لغويّاً لا يخلو من غموض في المعنى عند أبي حيّان: لكن الراسخون في العلم منهم ، ومن المقيمين، ذكره ابن عطية على قوم لم يسمهم (أبو حيّان، د.ت، ج٣/٣٩٤)، ومع كثرة الخروقات اللغويّة للتوجيه ورداءته اللغويّة إلا أنَّه مقبول من وجهة نظر نظريّة الأفضليّة اللغويّة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وأرى أنَّ المقيمين منصوب بفعل محذوف تقديره أمدح المقيمين الصلاة حملاً على ما كثر من كلام العرب، تقول الخرنق بنت بدر (الخرنق، ١٩٩٠، ص٤٣-٤٤):

لا يبْعدَنْ قومي الذين همُ ... سمُّ العداةِ وآفةُ الجزْرِ

النازلون بكل مُعترَكٍ ... والطيبين معاقد الأُزْرِ

الضاربون بحَوْمةٍ نُزِلَت...والطاعنون بأذرعٍ شُعرِ

مدحت قومها بالعفّة؛ فواحدهم لا يفك إزاره إلّا على زوجه أو ما ملكت يمينه. واعتدَّ سيبويه بشعرها هذا في باب ما ينتصب على المدح يقول: "إنَّ من العرب من يقول: "النازلون بكل معترك والطيبين" فهذا مِثْلُ: "والصابرين"، ومن العرب من يقول: "الظاعنون والقائلين" فنصبه كنصب الطيبين، إلا أنَّ هذا شتم لهم وذم كما أنَّ الطيبين مدح لهم وتعظيم؛ ونصبه على الفعل ....كأنَّه قال : أذكر المقيمين، ولكنَّه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: "إنَّا بني فلان نفعل كذا"، لأنَّه لا يُريد أنْ يُخبر من لا يدرى أنَّه من بني فلان، ولكنَّه ذكرَ ذلك افتخاراً وابتهاءً" (سيبويه، ١٩٨٢، ج٢/٦٤-٦٥).

والنصب مذهب الفراء أيضاً : "وفي قراءة أَبِي "وَالْمُقِيمِينَ" ولم يُجْتَمَعْ فِي قراءتِنا، وفي قراءة أَبِيّ إلا على صوابٍ " (الفراء، ٢٠١٠، ج١/١٠٦)، فإذا ألحَقْتَ النونَ نصبت لانَّ الإضافة قد ذهبت (الأخفش، ١٩٩٠، ج١/٩٢)، قال تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (سورة النساء، الآية:١٦٢) فنَصبَ "الْمُقِيمِينَ" على فعل مضمر، ثم قال: "وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" فيكون رفعاً على الابتداء أو بعطفه على "الراسخين" (الأخفش، ١٩٩٠، ج١/١٦٧)، وذهب الزمخشري إلى أنَّ المقيمين منصوب على الاختصاص (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج ٢/ ٣١٠) أو على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع عنده (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج ١/ ٥٩٠).

وهذا التوجيه "النصب بتقدير فعل محذوف" الذي أغفله الزجاج يتفوق على التوجيهين اللذين جاء بهما و"إنْ منع ذلك أحد فهو محجوج بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف" (أبو حيّان، د.ت، ج٣/٣٩٤)، فلا خلاف في أنَّ التوجيه الثاني "عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور" حقق درجة من المقبوليّة اللغويّة، على الرغم من كثرة عدد الخروقات التي جعلته رديئاً عند النحويين كما نص على ذلك الزجاجُ نفسُه (الزّجاج، ١٩٨٨، ج٢/١٣٠-١٣١)، وأمَّا الأول فقد أخلَّ بشرط مهيمن وهو حصول المعنى، فلا يدخل مجال التفاضل ويوسم بأنه توجيه مرفوض لغويّاً.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وردَّ الزمخشري قولَ من قال بأنَّه خطأ من الكاتب، أو لحن في المصحف فقال: " ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف. وربَّما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغَبِيَ عليه أنَّ السابقين الأوّلين الذين مَثَّلُهم في التوراة ومَثَلُهم في الإنجيل كانوا أبعدَ همة في الغيرة على الإسلام وذبّ المطاعن عنه، من أنْ يتركوا في كتاب الله ثُلمةً ليسدّها مَنْ بعدهم وخرقاً يرفوه مَنْ يلحق بهم" (الزمخشري، ١٤٠٧هـ، ج١/٥٩٠).

الخاتمة

تعدُّ النظريّة بإطارها الغربي التي قسمت المستويات اللغوية إلى مستويين (المستوى الأفضل، والمستوى المقبول) قاصرة لا يمكن تطبيقها على المستوى التركيبي في اللغّة العربيّة لذا خلص البحث إلى إطار جديد يمكن تطبيقه على المستوى التركيبي في اللغّة العربيّة يقوم على ثلاثة مستويات (المستوى الأفضل، والمستوى المقبول، والمستوى المرفوض) بعيدا عن المستوى الإبداعي الإعجازي البلاغي الخاص بالقرآن الكريم، وقد يتوهم بعضهم أنَّني أخضعت الآيات القرانيّة نفسها للمفاضلة والحقيقة أنَّني فاضلت بين التوجيهات النحوية للقضايا اللغوية فقط منزها الآيات القرآنية عن ذلك لأنّها كما قلت تدخل ضمن مستوى إبداعي مختلف متقدم جداً على مفهوم النظريات الغربية الحديثة.

انتهى البحث إلى ما يلي:

١. إنَّ الإخفاق في معرفة جميع خصائص اللغّة ومعاييرها يقود إلى انحراف كبير في التحليل التفاضلي للمادة اللغويّة؛ لأنّ غياب الشروط والمعايير التي تحدد الجملة المقبولة من الناحية النحويّة، أو الجملة المثلى نحويّا يجعل الباب مفتوحا على مصراعيه للتأويل (فوضى لغوية) من حيث:

– صعوبة ترتيب السلم التفاضلي وفقا لأهمية المعايير اللغويّة.

– صعوبة تحديد الشرط المهيمن الصارم.

– أن يصبح السلم التفاضلي عديم الأهميّة عند تحكيم الشاهد المنفرد وتبرز أهميته عند مقارنة غير شاهد.

– صعوبة وزن قيمة العوامل والمعايير المتصارعة.

– إنَّ مقاييس الصواب والخطأ مقاييس متغيرة متجدِّدة، ومثال ذلك جملة "لم يرم"، ففي السابق – النحو التقليدي، التعليمي– كان الإعراب المثالي للفعل المعتل المجزوم، هو أنَّه فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، ومع تطور علم الأصوات وظهور المختبرات الحديثة أصبح هذا المقياس خاطئاً، وحلّ مكانه مقياس معاصر يقول:

بأنَّ الفعل المضارع المعتل الآخر مجزوم وعلامة جزمه تقصير الحركة الطويلة؛ بدليل أنَّ الفعل الصحيح "يلعبُ" مثلاً عند دخول أداة جزم عليه "لم يلعبْ"، لم يترتب على ذلك حذف الساكن، وإنَّما حذفت حركة الصوت الساكن "الضمة" فقط، وما يجري على الصحيح يجري على المعتل.

وهذا يثبت أنَّ المقاييس متغيرة، فما كان مثاليّاً في الماضي أصبح مرفوضاً اليوم في ضوء علم اللغة المعاصر، وما هو مثالي اليوم قد يصبح مرفوضاً في ضوء التطورات اللغوية المستقبلية.

٢. صعوبة التوافق على جداول الأفضليّة القواعديّة التي يُحتَكَم إليها في القضايا التركيبيّة، نظراً إلى الكمّ الهائل من القيود القواعديّة التي تتضارب أحياناً ولا توجد حجج نحويّة واضحة فيها، وإنْ وجدت فإنَّها تكون موضع خلاف.

٣. ليس شرطاً أنْ يحصل الشاهد الأمثل في حيز تفاضلي معين على الأفضليّة اللغويّة في حيز مفاضلة آخر.

٤. صعوبة القرار على الأفضليّة الاستعماليّة، لأنَّنا لا ندري ما المقدار الذي نحكم به على الشاهد بأنَّه كثير الاستعمال أو قليل الاستعمال، بمعنى ما حجم هذه الكثرة؟

يحث البحثُ المهتمين الجادين العرب على دراسة القضايا المذكورة آنفًا دراسة تفصيلية وهي حقيقة بالدراسة وقد ينتهي أحدهم إلى تعزيز ما توصل إليه الباحث في هذا الجهد الإنساني المتواضع المتصف كطبيعة الإنسان نفسه بالنقص وعدم الكمال أو قد يدحض ما توصل إليه البحث، ويكون للبحث فضل السبق في فتح نوافذ بحثية جديدة أمام الباحثين العرب، ويوصي الباحث بدراسة هذه النظرية دراسة تأصيلية في التراث العربي لوجود مؤشرات علمية ستقود إلى نسف نسبتها إلى الغرب أصلاً.

المراجع

المراجع العربية والمترجَمَة:

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط: (١٣١١هـ/١٩٩٠م) معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد الهروي: (٢٠٠١) تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري الوقاد: (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) شرح التوضيح على التصريح أو "التصريح بمضمون التوضيح في النحو" ، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحويّ: (١٩٧٥) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، د.ط، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.

البغدادي عبد القادر بن عمر: (١٩٩٧) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: (د.ت) الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، أبو الفتح عثمان: (١٩٩٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، د.ط، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: (١٤٢٠هـ) تفسير البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، د.ط، دار الفكر، بيروت.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: (١٤٠١هـ) الحجة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط ٤، دار الشروق، بيروت.

الخرنق، بنت بدر بن هفان: (١٩٩٠م) الديوان، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت.

الدينوري، أبو محمد عبد الله بن قتيبة: (١٩٤٩م) المعاني الكبير في أبيات المعاني، تحقيق: سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، ط١، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السَّري: (١٤٠٨ هـ/١٩٨٨) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ٣، عالم الكتب، بيروت.

الزبيدي، عمرو بن معدٍ يكرب: (١٩٨٥) شعره(الديوان)، شرح: مطاوع الطرابيشي، ط ٢، مجمع اللغة العربية، دمشق.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله: (١٤٠٧ هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط ٣، دار الكتاب العربي، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج: (د.ت) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، د.ط، مؤسسة الرسالة، لبنان.

السكيني، قاسم خلف مشاري: (٢٠١٩) فروة بن مسيك المرادي "حياته وما بقي من شعره"، مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانيّة، العدد (٤)، المجلد (٤٤)، كانون أول ٢٠١٩.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمانَ بن قَنبر: (١٩٨٢) الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: (١٩٧٤) شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، د.ط، دار الفكر، القاهرة، دار الفكر بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى: (د.ت) السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

شُرّاب، محمد محمد حسن: (٢٠٠٧) شرح الشواهد الشعريّة في أمهات الكتب النحويّة، خرّج الشواهد وصنّفها وشرحها: محمد محمد حسن شُرّاب، ط١، دار الرسالة، بيروت.

الصغير، محمود أحمد: (١٩٩٩) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ط١، دار الفكر، دمشق.

الصغير، محمود أحمد: (٢٠٠١) الأدوات النحويّة في كتب التفسير، ط ١، دار الفكر، دمشق دار الفكر المعاصر، بيروت.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي: (د.ت) المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن غالب الآملي: (١٤٢٢هـ /٢٠٠١ م) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

عضيمة، محمد عبد الخالق: (د.ت) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، د.ط، دار الحديث، القاهرة، مصر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين: (١٤١٦هـ /١٩٩٥م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط ١، دار الفكر، دمشق.

الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء: (٢٠١٠) معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط ١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

القاضي، عبد الفتاح: (١٩٨١) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب: (١٤٢٤/ ٢٠٠٣م) مُشْكِل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

كاخر، رينيه: (٢٠٠٤) النظريّة التفاضليّة في التحليل اللغويّ، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، د.ط، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، ثم الدمشقي: (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط ٢، دار طيبة للنشر والتوزيع.

الليثي، المتوكل بن عبد الله بن نهشل: (د.ت) الديوان، تحقيق: يحيى الجبوري، د.ط، مكتبة الأندلس، بغداد.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، الطائي الجيلاني: (د.ت) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي: (د.ت) المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب، بيروت.

مَسكين الدَارمي، ربيعة بن عامر، بن أنيف بن شريح: (٢٠٠٠) الديوان، تحقيق: كارين صادر، ط ١، دار صادر، بيروت.

ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمَّد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٢٠٠٠) لسان العرب، د.ط، دار صادر، بيروت.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحّاس (١٤٢١هـ) إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف (١٩٨٥) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٦، دار الفكر، دمشق.

ياقوت، محمود سليمان: (د.ت) التراكيب غير الصحيحة نحويّا في (الكتاب) لسيبويه دراسة لغوية، د ط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي: (٢٠٠١) شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب ط ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

المراجع بالإنجليزية:

Gerhard, Jager (2002): **Some Notes on the Properties of Bidirectional Optimality Theory** – Kluwer Academic Publisher – Netherlands.

McCarthy, John J (2002): **A Thematic Guide to Optimality Theory, Research Surveys in Linguistics**, Cambridge University Press, UK, First Published.

Al-Akhfash, Abu al-Hasan al-Majashi'i by allegiance, al-Balkhi then al-Basri, known as al-Akhfash al-Awsat (1311 AH/1990 CE) The Meanings of the Qur'an, edited by Dr. Huda Mahmoud Qara'a, 1st ed., Al-Khanji Library, Cairo.

Al-Azhari, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Harawi (2001) The Refinement of the Language (Tahdhib al-Lugha), edited by Muhammad Awad Mar'ab, 1st ed., Dar Ihya' al-Turath al-Arabi (House of Revival of the Arab Heritage), Beirut.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Al-Azhari, Khalid ibn Abdullah ibn Abi Bakr ibn Muhammad al-Jarjawi al-Azhari, Zayn al-Din al-Masri al-Waqqad (1421 AH/2000 CE) Explanation of the Explanation of the Explanation of the Explanation of the Explanation of the Content of the Explanation ... Al-Baghdadi Abdul Qadir bin Omar: (1997) The Treasure of Literature and the Core of the Core of the Arabic Language, edited by Abdul Salam Muhammad Harun, 2nd ed., Al-Khanji Library, Cairo.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman bin Jinni al-Mawsili: (n.d.) Al-Khasais, edited by Muhammad Ali al-Najjar, 4th ed., Egyptian General Book Authority.

Ibn Jinni, Abu al-Fath Uthman: (1994) Al-Muhtasib fi Bayyin Shawajuh Shawad al-Qira'at wa al-Idah Anha, edited by Ali al-Najdi Nasif and Abdul Fattah Ismail Shalabi, n.d., Islamic Heritage Revival Committee, Cairo.

Abu Hayyan, Muhammad bin Yusuf bin Ali bin Yusuf bin Hayyan Athir al-Din al-Andalusi: (1420 AH) Tafsir al-Bahr al-Muhit, edited by Sidqi Muhammad Jamil, n.d., Dar al-Fikr, Beirut.

Ibn Khalawayh, Abu Abdullah al-Hussein bin Ahmad: (n.d.) Al-Hujjah fi al-Qira'at al-Sab'a, edited by Abdul Aal Salim Makram, 4th ed., Dar al-Shorouk, Beirut. Al-Kharnaq, Bint Badr bin Hafan: (1990 AD) Al-Diwan, edited by: Yusri Abdul-Ghani Abdullah, 1st ed., Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut.

Al-Daynuri, Abu Muhammad Abdullah bin Qutaybah: (1949 AD) Al-Ma'ani Al-Kabir fi Abyat Al-Ma'ani, edited by: Salim Al-Karnawi and Abdul-Rahman bin Yahya Al-Yamani, 1st ed., Dar Al-Ma'arif Al-Uthmaniyah, Hyderabad, Deccan.

Al-Zajjaj, Abu Ishaq Ibrahim bin Al-Sarri: (1408 AH/1988 AD) The Meanings of the Qur'an and Its Grammar, edited by: Abdul-Jalil Abdo Shalabi, 3rd ed., Alam Al-Kotob, Beirut.

Al-Zubaidi, Amr bin Ma'dikarib: (1985 AD) His Poetry (Al-Diwan), commentary by: Mutawwa' Al-Tarabishi, 2nd ed., Academy of the Arabic Language, Damascus.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad Jar Allah: (1407 AH) Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghawamid al-Tanzil, 3rd ed., Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.

Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sirri ibn Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Sarraj: (n.d.) The Principles of Grammar, edited by Abdul-Hussein al-Fatli, d.p., Al-Risala Foundation, Lebanon.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Al-Sakini, Qasim Khalaf Mishari: (2019) Furwah ibn Masik al-Muradi "His Life and What Remains of His Poetry", Basra Research Journal for the Humanities, Issue (4), Volume (44), December 2019.

Sibawayh, Abu Bishr 'Amr ibn 'Uthman ibn Qanbar: (1982) The Book, edited and explained by Abdul-Salam Muhammad Harun, 2nd ed., Al-Khanji Library, Cairo, and Dar al-Rifai, Riyadh. Al-Sirafi, Abu Muhammad Yusuf ibn Abi Sa'id al-Hasan ibn Abdullah ibn al-Marzban: (1974) Explanation of Sibawayh's Verses, edited by Muhammad Ali al-Rayeh Hashim, no date, Dar al-Fikr, Cairo; Dar al-Fikr, Beirut; Al-Azhar Colleges Library.

Ibn Mujahid, Abu Bakr Ahmad ibn Musa: (no date) The Seven Readings, edited by Shawqi Dayf, Dar al-Ma'arif, Egypt.

Shurrab, Muhammad Muhammad Hasan: (2007) Explanation of Poetic Evidence in the Main Books of Grammar, edited, classified, and explained by Muhammad Muhammad Hasan Shurab, 1st ed., Dar al-Risala, Beirut.

Al-Saghir, Mahmoud Ahmad: (1999) Anomalous Readings and Their Grammatical Direction, 1st ed., Dar al-Fikr, Damascus.

Al-Saghir, Mahmoud Ahmad: (2001) Grammatical Tools in Books of Interpretation, 1st ed., Dar al-Fikr, Damascus; Dar al-Fikr al-Mu'asir, Beirut.

Al-Tabarani, Abu al-Qasim Sulayman ibn Ahmad ibn Ayyub ibn Mutayr al-Lakhmi: (n.d.) Al-Mu'jam al-Kabir, edited by Hamdi ibn Abd al-Majid al-Salfi, 2nd ed., Ibn Taymiyyah Library, Cairo.

Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir ibn Yazid ibn Ghalib al-Amili: (1422 AH / 2001 AD) Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ayat al-Qur'an, edited by Abdullah ibn Abd al-Muhsin al-Turki, 1st ed., Dar al-Hijr for Printing, Publishing, and Distribution.

'Adhimah, Muhammad Abd al-Khaliq: (n.d.) Studies on the Style of the Holy Qur'an, 1st ed., Dar al-Hadith, Cairo, Egypt.

'Al-'Akbari, Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn ibn Abd Allah al-Baghdadi Muhibb al-Din: (1416 AH / 1995 AD) Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa'l-I'rab, edited by Abd al-Ilah al-Nabhan, 1st ed., Dar al-Fikr, Damascus. Al-Farra: Abu Zakariya Yahya ibn Ziyad ibn Abdullah ibn Manzur al-Daylami. Al-Farra: (2010) The Meanings of the Qur'an, edited by Ahmad Yusuf al-Najati, Muhammad Ali al-Najjar, and Abd al-Fattah Ismail Shalabi, 1st ed., Egyptian House for Authorship and Translation, Egypt.

Al-Qadi, Abd al-Fattah: (1981) Anomalous Readings and Their Direction from the Language of the Arabs, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

Al-Qaysi, Abu Muhammad Makki ibn Abi Talib: (1424/2003 CE) The Problematics of the Qur'anic Syntax, edited by Hatem Saleh al-Dhamin, 1st ed., Dar al-Bashir for Printing, Publishing, and Distribution, Damascus.

Kakher, René: (2004) The Differential Theory in Linguistic Analysis, translated by Faisal ibn Muhammad al-Muhanna, 1st ed., Scientific Publishing and Printing, King Saud University, Riyadh. Ibn Kathir, Abu al-Fida Ismail ibn Umar ibn Kathir al-Qurashi al-Basri, then al-Dimashqi: (1420 AH/1999 CE) Tafsir al-Qur'an al-Azim, edited by Sami ibn Muhammad Salamah, 2nd ed., Dar Taiba for Publishing and Distribution.

Al-Laythi, al-Mutawakkil ibn Abdullah ibn Nahshal: (n.d.) Al-Diwan, edited by Yahya al-Jubouri, n.d., Andalusia Library, Baghdad.

Ibn Malik, Abu Abdullah Jamal al-Din Muhammad ibn Abdullah, al-Ta'i al-Jilani: (n.d.) Sharh al-Kafiya al-Shafiyya, edited by Abdul-Munem Ahmad Haridi, 1st ed., Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, College of Sharia and Islamic Studies, Umm al-Qura University, Makkah al-Mukarramah.

Al-Mubarrad, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid ibn Abdul-Akbar al-Thamali al-Azdi: (n.d.) Al-Muqtabas, edited by Muhammad Abdul-Khaliq Udayma, n.d., Alam al-Kutub, Beirut. Maskeen Al-Darimi, Rabia ibn Amir ibn Anif ibn Shuraih: (2000) Al-Diwan, edited by Karen Sader, 1st ed., Dar Sader, Beirut.

Ibn Manzur, Abu Al-Fadl, Jamal Al-Din Muhammad ibn Makram ibn Manzur Al-Ifriqi Al-Masri (2000) Lisan Al-Arab, n.d., Dar Sader, Beirut.

Al-Nahhas, Abu Ja'far Ahmad ibn Muhammad ibn Ismail ibn Yunus Al-Muradi Al-Nahhas (1421 AH) I'rab Al-Quran, edited by Abd Al-Mun'im Khalil Ibrahim, 1st ed., Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut.

Ibn Hisham, Abu Muhammad, Jamal Al-Din Abdullah ibn Yusuf ibn Ahmad ibn Abdullah ibn Yusuf (1985) Mughni Al-Labib 'an Kutub Al-A'arib, edited by Mazen Al-Mubarak and Muhammad Ali Hamdallah, 6th ed., Dar Al-Fikr, Damascus.

Yaqut, Mahmoud Suleiman: (n.d.) Grammatically Incorrect Structures in Sibawayh's (Al-Kitab): A Linguistic Study, n.d., Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah, Alexandria. Ibn Ya'ish, Muwaffaq al-Din Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish al-Mawsili: (2001) Explanation of al-Mufassal, introduced by: Emile Badi' Ya'qub, 1st ed., Muhammad Ali Baydoun Publications, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.